

اذا باع الثمر وحده فان باعها معا فلا و باع الثمر بالثمن
الشمع فلا سقي وان لا سقذ السقي والا كان عبارة العين
او شفت فلا سقي ولا يكلف ما غيره او في حدهما الركن
يقوت تحت الثابتة شي كان الا وان يقول ولو في حدهما
الا اللين في يجوز بيع بعضه ببعض اذا كان غير مغاير بالثمن
وغيره في يجوز حليب بحليب او رايب برايب او محيض خالص من
الزبد بمثله او اقط بمثله خالص من اللب ويجوز بعض هذه
ببعضها عدا المحيض فلا يجوز بيعه بغير المحيض ولا يجوز
بيع اللين بالزبد ولا باليمن ولا بالمحيض ولا بالجين ولا اللين
بالجين ولا الزبد بالزبد ولا الاقط بمثله اذا كان فيه لثمن ولا
المصالح بمثله ولا يجوز بيع ما فيه الربا بالهذه كان المناسب
ذكرها في باب الزبا عند قوله وكذا الطعوم ان الالان اشارة الى
شروط في المائنة التي هي شرط في بيع المطموم بمثله فكانه قال
وليعتبر في المائنة ان تكون حقا الخفاق الا ما استثناء المتفرقات
لا ما فيهما المحتمت صورتان والالامقابل قوله وتحد
وتحت صورة فلا يشترط فيها التماثل ان كانا من جنس
تحت صورتان وان كانا من جنسين تحت صورة واحدة
وهما جنسان وتحت صورتان وتترك مفهوم قوله
وهما جنسان وتحت صورتان فتمت العشرة والمائنة
المن تمام العلة لان اجزاء الال منها يوجد في محل الرطب بالثمن
مع انه لا يجوز وكذا العرايا التي يستثنى في محلها
اي مع خوصها او خوص معنى الخوص وهو على تقدير مضاف
اي تقدير محذوفها فيما دون خمسة او سق متعارف
محذوف اي ومحل الجواز فيما دون الال فيما دون خمسة ومن
بدل

بدل من قوله في بيع العرايا الى ولا يجوز مثل العرايا في باقي
الثمن كما خوخ والموراي بان يباع خوخ على الشجر يخرج
ناشف على الارض ولو على الشجر بلوز يابس على الارض هذا
هو المراد اما بيع الخوخ مثلا بالتمر فصحيح بشرط الحمول والتساوي
فقط اذا كان ما على الشجر ظاهرا غير مستور باوراق
فصل في السلم لما فرغ من الكلام على بيع الاعيان شرع
يتكلم على بيع الذم بلفظ السلم وهو نوع من البيوع الا انه بلفظ
خاص وانما افرد به بفصل لان له شروطا ابدية وتفاصيل
زايدة على انواع البيوع وكل من السلم والسلف اسم مصدر
للسلم والسلف والمصدر الاسلام والتسليف ولفظ السلم
خاص بما في البناء بخلاف لفظ السلف فشارك بين السلم
والقرض يدين الى المازيادة اي تحلته ديناه وهو السلم فيه
وتقدم تعريفه في اي شرعا واما لغة فلم يذكر الشيخ ولا
غيره معناه لغة وانما ذكره ملامسكتين من التسمية ان
معناه لغة الاستعمال وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم
راس المال في المجلس فكانه استعمله حالا وموجلا اي بالنسيئة
للمسلم فيه فيكون حالا وموجلا لان السلم بمعنى العقد
على سبيل الاسنادي المجازي من اسناد الشيء لغيره من هوله كيف
الامير المدينة بان يصرح بهما اي ويطلق وينعقد حالا
حالا كراي خلافا للامية الثلاثة فان قيل هذا وارد
على قوله اما الحال للوه وهو من طرف المخالفين ولشترط
تسليم الالهذا ياتي في المتن في قوله وان يتقابضا قبل التفرق
فيكون مذكورا معه فلو اطلق اي راس المال اي لم يعين
وان كان مقيدا بكونه في الذمة وكذا ايشترط حلوله فلو
شترط اجلا ولو قصر اضر ولو تقابضا قبل التفرق